من اعتراضات الرضي على النّحاة في شرح الكافية
(مرفوعات نموذجاً)

أ. مشارك. عيسى متقى زاد/ جامعة تربيت مدرس
الباحث. يعقوبعلى آقاعلى پور/جامعة تربيت مدرس

One of Razi's criticisms on interpretation of Kafie (Marfouat as a sample)

Ass.Prof. Eisa Mottaghizadeh\ Tarbiat Modarres
motaghizadeh@modares.ac.ir
Researcher. Yaghoubali Agha Alipour\ Tarbiat Modarres University
d.alipor1348@yahoo.com

Abstract

It goes without saying that syntax is the basis and fundamental part of Arabic language. A number of scientists such as Khalil, Sibouye ,Kasayie, Akhfash , Mobarrad and many others have made lots of efforts and have compiled some comprehensive books in this field of study. One of the most remarkable books in this field is 'Razi's interpretation on Kafie' which has been compiled by the great scientist ' Razi Astarabadi'. In this book, he comes to criticize the syntactical points in the book 'Alkafiet fi alnahve' via giving some logical and reasonable documents. The present article tries to scrutinize those faults and criticized impressions through interpretive-analytical method of research. The article also attempts to analyze those critical viewpoints based on the concepts and theories of previous scientists, and sophisticated writers of syntax by focusing on Razi's impressions and his language competence in accepting or rejecting ideas. The findings of the present study indicates that Razi has not merely sufficed the old points and ideas, but he also tries to give priorities for ideas by offering scientific and logical documents. In addition, Razi has some unique impressions that reveal his strong syntactic knowledge.

Key words: *Arabic language , syntax , Razi Astarabadi , Interpretation of Alkafiet, Razi's criticisms*

الملخّص

ممّا لاشكّ فيه أنّ علم النحو هو عصب اللغة العربية، إهتمّ بها علماؤنا القدامى، أمثال: الخليل، وسيبويه، والكسائيّ، والأخفش، والمبرّد وغيرهم الكثير... فألّفوا كتبهم وجلسوا على حِلَقهم، حتّى برعوا فى هذا العلم. يهدف هذا المقال الولوج في ميدان هذا العلم الجمّ «علم النحو» واختير أحد كتب القدماء من علماء اللغة، وهو الرضيّ الأسترآباذيّ في كتابه «شرح الرضيّ على الكافية » ويتناول فيه الاعتراضات الّتي استدركها على النحاة في شرحه لكتاب «الكافية في النحو» ولإبن حاجب. من هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال دراسة الاعتراضات في شرح الرضيّ على الكافية، وتحليلها من خلال الرجوع الى آراء علماءنا الأوائل، مع التركيز على آراء الرضيّ وقدرته اللغوية في اختيار الرأى، أو ردّه مع التعليل والتفسير، مبيّنا الأصول والفروع الّتي اعتمد عليها في اختيارتها النحويّة، وطبعاً لطبيعة الموضوع ؛ اتّبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الّذي يتناسب طبيعة التعامل مع الاعتراضات النحويّة في كتاب نحويّ جليل. وتشير النتائج الى أنّ الرضي لم يكن ناقلاً لآراء السابقين فحسب، بل مناقشاً لها مرجحاً لبعضها أحياناً مع ذكره العلة في ترجيحه هذا، أو مبيناً فساد مذهب ما مع بيان حجته في ذلك، أو مبدياً رأياً قد تفرد.

الكلمات الأساسيّة: النحو، الرضيّ، ابن حاجب،شرح الكافية، اعتراضات

المقدمة

فقد أنزل الله كتابه الكريم على نبيّه الأمين (ص) فكان معجزة ربّانية، فكانت هذه المعجزة من جنس ما عليه العرب، وبه تفاخروا وعليه تنافسوا وتباروا، إنّها اللغة العربية الّتي تميّز بها العرب، وبلغ العرب بها حضارتهم ورقيّهم، ولها أقيمت الأسواق وعقدت

المنتديات، وبسببها تنافس الأدباء والشعراء ؛ وتولّدت من كلّ ذلك لغة فصيحة ناضجةٌ، فأنزل الله كتابه الحكيم بهذه اللغة الفصيحة القويّة الناضجة ليتحدّى به العرب أن يأتوا بمثله أو ببعضه وإن كان من جنس لغتهم، ولم يخرج عن اصولهم المرعيّة، وقوانينهم السائدة، وإنّما راعاها أشدّ المراعاة، واختار أفصح الألفاظ وأقوى الأساليب، وأبلغ التراكيب؛ و تكفّل الله – جلّ في علاه – بحفظ هذا القرآن الكريم، وهيّأ لحفظه الأسباب، ومن أسباب حفظه: المحافظة على لغته. وقد قيّض الله لهذه اللغة علماء عاملين، وفّقوا الى جمع هذه اللغة من أفواه العرب ودراستها، واستخراج أصولها وقواعدها، والسنن المرعيّة الّتي كانت تراعيها العرب في حديثها وكلامه.

من هؤلاء العاملين: ابن حاجب، والرضيّ.

فإبن الحاجب ألّف في الصرف والنحو مختصرات جمعت المسائل الصرفية والنحويّة بإيجاز، أعجبت كثيرا من العلماء فدرسوها، بل وصل بهم الحال إلى أن يشرحوا هذه المختصرات ويُبيّنوا ما غمض منها، واتّخذوا سبيلاً إلى ذكر المسائل النحويّة والصرفيّة بتفصيل أوسع، وبيان أوضح؛ وكان من هؤلاء العلماء، الرضيّ الّذي خصّ كلاً من الكافية والشافية لإبن حاجب بشرح،وقف أهل العربية أمامها موقف الإعجاب والانبهار؛ وكان هذان الشرحان بمثابة بيان واضح لمسائل النحو مرتّبة على نسق الكافية والشافية.

فقد قادت الرضيَّ ثقافتُه الواسعة، وعلمه الغزيرُ إلى أن يؤلّف شرحاً لم يستطع أحد مجاراته، لم يخلُ هذا الشرح من الوقوف أمام عبارات ابن حاجب، ومسائله، وأمثلته، وتعليلاته بشيء من النظر والردّ ؛ فكانت الاعتراضات. يهدف هذا المقال الولوج في ميدان هذا العلم الجمّ « علم النحو » ويتناول فيه الإعتراضات الّتي استدركها على النحاة في شرحه لكتاب «الكافية في النحو» ولإبن حاجب عثمان بن عمر، المتوفّى (646 هـ). لقد تمتّع الرضيّ في شرحه للكافية بالجمع والتحقيق مع حسن التعليل للشواهد الّتي يسوقها، يقول عنه السيوطيّ:« الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لإبن الحاجب الّذي لو يُؤلّف عليها – بل لا في غالب كتب النحو – مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن التعليل، وقد أكبّ النّاس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر،(بغية الوعاة، 1979: 1/567– 568). من هذا المنطلق حاولنا في هذا المقال دراسة الاعتراضات في شرح الرضيّ على الكافية، وتحليلها على الوجه السليم من خلال الرجوع الى آراء علماءنا الأوائل، والتخريجات الّتي أقاموها حُجّة على لأقوالهم مع التركيز على آراء الرضيّ وقدرته اللغوية في إختيار الرأى، أو ردّه مع التعليل والتفسير، مبيّنا الأصول والفروع الّتي اعتمد عليها في إختيارتها النحويّة، وطبعاً لطبيعة الموضوع ؛ اتّبعنا المنهج الوصفي التحليلي، الّذي يتناسب طبيعة التعامل مع الاعتراضات النحويّة في كتاب نحويّ جليل. والسؤال الرئيس الّذي يطرح في هذا المجال هو كيفيّة رؤية الرضيّ إلى النحاة في شرح الكافية وما هو موقف الرضيّ فى شرح الكافية من آراء النحاة النحوية ؟ هل قبل آراء النحاة كلّها؟ أو اعترض عليهم؟. تشير النتائج الى أنّ الرضي لم يكن ناقلاً لآراء السابقين فحسب، بل مناقشاً لها مرجحاً لبعضها أحياناً مع ذكره العلة في ترجيحه هذا ، أو مبيناً فساد مذهب ما مع بيان حجته في ذلك ، أو مبدياً رأياً قد تفرد وتميز هو به...

1-1- الدراسات السابقة:

وأمّا بالنسبة الى الدراسات السابقة الّتي كان الرضيّ محوراً رئيساً فيها أو له جانب منها، فيمكن سردها وفق الآتي:

أ- دراسة معنونة بـ «**بغية الطالب وزلفة الراغب لمعرفة معاني كافية إبن حاجب**» لـ محمد بن احمد بن أمير المؤمنين الحسن بن داود المتوفّى سنة (1062 هـ)، من أوّل الكتاب حتّى نهاية باب المفعول معه تحقيق ودراسة.

وهي دراسة تطرّقت إلى معرفة المصادر الأصليّة لأراء المؤلّف واختياراته وبيان مذهبه النحويّ وإثراء مادّة الجدل النحويّ.

ب- دراسة معنونة بـ « **اعتراضات الرضيّ على سيبويه في شرح الكافية** » رسالة ماجستير، للباحث محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي، إشراف: أ. د. رياض بن حسين الخوّام، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى 1424هـ.- 1425هـ. حيث استفدت من هذه الرسالة في مناقشتى لبعض المسائل في متن البحث.

ج- دراسة معنونة بـ « **نوآوری‌های رضی‌الدین استرآبادی در شرح کافیه** » أطروحة الدكتوراه، للباحث وصال ميمندى، إشراف: أ. د. فاضلى، جامعة مشهد 1386 هـ.

وهي دراسة تطرّقت الى أبرز نكات توجد في أجزاء مختلفة لشرح الكافية من الشواهد والتعاريف وخاصّة بيان المسائل والاستدلالات المبتنية على القياس والسماع والاستقراء والّتي استعانها الشارح في تبيين وجهات نظره أو تأييد آراء الآخرين أو ردّها.

د- دراسة معنونة بـ « **الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضيّ على الكافية** » أطروحة الدكتوراه، للباحث ابراهيم بن حسين بن على صنبع، إشراف:أ.د. سعد بن حمدان الغامدى، مكّة المكرّمة، جامعة أمّ القرى 1426 هـ.وهي دراسة تطرّقت الى الخلافات النحويّة في المنصوبات حدوداً ومصطلحاً وتركيباً ودلالة وأعاريب وعوامل.

2-1- أهميّة البحث

أ- دراسة اعتراضات الرضيّ على اللنحاة في شرحه لكتاب الكافية بالوصف والتحليل العلميّ.

ب- بيان الاستدلال الّذي اعتمد عليه الرضيّ، من السماع أو القياس أو غير ذلك.

ج- بين المذهب النحوي الّذي سار عليه الرضيّ.

نبذة عن حياة الشارح و الكاتب

أ- **الرضيّ:** هو محمد بن الحسن الأسترآباذيّ. عرف بالرضيّ، اشتهر بالشارح المحقّق والمدقّق ولُقّب بنجم الأئمّة، ونجم الملّة والدّين ونجم الحقّ والحقيقة. لم يكن حظّه في التراجم كبيراً، فلم تتحدّث عن نشأته وأسفاره، وصفاته وأخلاقه إلّا النّزر القليل. وُلد ببلدة أسترآباذ، وهي مدينة كبيرة بأرض طبرستان الواقعة بين الريّ وخراسان شمال إيران، حوالي (624هـ.)، ثمّ رحل العراق ونزل النجف. (السيوطى، 1979: 1/ 567). ويدلّ على نزوله النجف قوله في مقدّمته لشرح الكافية: « فإن جاء مرضياً فببركات الجناب المقدّس الغرويّ، صلوات الله على مُشرّفه لإتّفاقه فيه، وإلّا فَمِن قُصور مؤلِّفه فيما ينتحيه» (شرح الرضيّ،1431هـ: ج 2/1).

قال ياقوت: «الغَرِيّ: بفتح الغين وكسر الرّاءو تشديد الياء – أحد الغريّين، وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر علىّ بن ابى طالب (ع) (ياقوت الحموى، 1990: 4/ 196).

وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنّ المراد هو النجف، معتمداً على أنّ الشيعة يطلقون (الغَري) على قبر عليّ بن ابي طالب، ومرادهم بها: الحسن الجميل من كلّ شيء، وأنّ الرضيّ كان شيعيّاً، (البغداديّ 1979: ج 1/ 28).

إنّ جهل المصادر التاريخيّة والتراجم الأدبيّة بسيرة الرضيّ، سيُخيّم بظلاله على أمور حياته ونشأته وأخلاقه و صفاته، لا سيّما أنّ كتب التراجم قد ضنّت بكثير من أخباره ونذكر بعض الأدلّة الّتي يمكن من خلاله القول بتشيّعه:

الأوّل: اهتمام أصحاب تراجم الشيعة بترجمته، والإطناب في الحديث عنه، ومن ذلك روضات الجنّة، وأمل الآمل، ومفتاح السعادة، (الموسوى الخوانسارى 1367: 332/3).

الثاني: إعتراف مترجمي الشيعة له بالتشيّع، والتفاخر به على العرب، كأحد اللامعين بغزارة علمه وجلاء قريحته. يقول الموسوي عنه بعد نقله لكلام السيوطي: «.... الّذي به إفتخارالعجم على العرب، ومباهات الشيعة على سائر الفرق الاسلاميّة (المصدر نفسه: 331/3).

الثالث: في شرحه للكافية بعض الأقوال الّتي ينسبها إلى أمير المؤمنين علىّ بن ابى طالب ثمّ يتّبعها بـ: « عليه السلام »، (الرضيّ،1431،: ج 1/ 191).

تتبع مكانة الرضيّ العلميّة من كتابيه: شرح الكافية وشرح الشافية لإبن حاجب، فبهذين الكتابين العظيمين عُرف واشتهر وذاع صيته، ما كان ذلك الّا لِجودة شرحه عليهما. يقول السيوطيّ المشهور بالتتبّع والمهارة: «الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الّذي لم يؤلّف عليها- بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها جمعاً وتحقيقاً وحسن التعليل (السيوطى،1979: ج 1/ 567-568).

وذكرت كتب التراجم أنّ الرضيّ ألّف الكتب التالية، وهي: شرح الكافية لإبن حاجب، شرح الشافية ابن حاجب، شرح القصائد السبع العلويّات، لإبن ابي الحديد، (كبرى زاده، 1985: ج 170/1).

ذكر السيوطي و غيره أنّ وفاته سنة(684هـ. أو 686هـ.) والشكّ من السيوطي، (السيوطى، 1979: 1/ 567). ونصّ العامليّ أنّ وفاته سنة (686 هـ) أي نحو: (1287م)، وعلى هذين سار أكثر المترجمين له، (الحرّ العامليّ، 1885: 210).

ب- ابن حاجب: هو ابو عمرو، عثمان بن أبي بكر بن يونس الكرديّ، الدّوينيّ الأصل الإسنانيّ المولد، المقرئ، النحويّ، المالكيّ، الأصوليّ، الفقيه، العلّامة، صاحب التصانيف المنقّحة، المعروف بـ (ابن حاجب)، الملقّب بِـ (جمال الدين)، كان والده جنديّاً كرديّاً حاجباً للأمير عزّ الدين موسك الصّلاحيّ(إبن خلّكان، 1972،: 248/3). ولد سنة (570 هـ أو 571 هـ)، في إسنا من أعمال الصعيد الأعلى بمصر، ثمّ انتقل ابوه به إلى القاهرة، فاشتغل ابن حاجب بـ « القرآن الكريم في صغره بالقاهرة، ثمّ بالفقه على مذهب مالك ثمّ بالعربيّة و القراءات، وبرع في علومه وأتقنه غاية الإتقان »، (ابن فرحون المالكيّ، 1394: 109/1). ويلاحظ أنّه مولع بحبّ العلوم منذ صغره واشتغل هو بالعلم فقرأ القراءات، وحرّر النحو تحريراً بليغاً، وتفقّه وساد أهل عصره، (ابن كثير1977: 206/13).

إنّ ابن حاجب يتمتّع بمكانة مرموقة بين العلماء، فهو المتقن والبارع والمؤصّل والمدقّق والثقة،فقد ذكره الشيخ العلّامة: شيخ الشام شهاب الدين الدمشقيّ المعروف بأبي شامة في كتابه: الذّيل على الرّوضتين،فقال: كان ركناً من أركان الدين في العلم والعمل بارعاً في العلوم الأصوليّة وتحقيق علم العربيّة، متقناً لمذهب مالك بن أنس، وكان ثقة حجّة متواضعاً عفيفاً منصفاً محبّاً للعلم وأهله، ناشراً له، صبوراً على البلوى، محتملاً للأذى، (السيوطى 1979: 135/2).

وله مخالفات واعتراضات على النحاة تبيّنت من خلال كتبه وآرائه، يقول في ذلك السيوطي: وقد خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفخمة يعسر الجواب عنها، (المصدر نفسه: 135/2).

وبعد تعلّمه على أيدى أساتذته ومشايخه بالقاهرة، انتقل إلى دمشق – وقد حدّد ابن كثير السنة الّتي دخل بها دمشق وهي سنة (617هـ) – ودرّس بجامعها حتّى أصبح ملتقى طلبة العلم، (ابن كثير، د.ت: 206/13).

لقد صنّف ابن الحاجب الكثير من الكتب القيّمة في علوم اللغة، والأصول الفقهية، يقول ابن خلّكان: كلّ تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وقد أوردت لنا المصادر المصنّفات التالية:1- الأمالي في النحو، 2- الإيضاح في شرح المفصّل، 3- جامع الأمّهات في الفقه، 4- الكافية في النحو، 5- الشافية في النحو، 6- شرح كتاب سيبويه، 7- المقصد الجليل في علم الخليل في العروض، 8- الملتقى للمبتدئ، 9- منتهى السول والأمل في علمي الأصول و الجدل، 10- مختصر المنتهى في أصول الفقه، 11- شرح المقدمة الجزوليّة، (البغداديّ، 1992: 655/1). انتقل في آخر حياته إلى الاسكندرية ليقيم فيها، ولكن لم تطل مدّته، وتُوفّي بها ضحى نهار الخميس، السادس عشر من شوال، سنة (646هـ) أي ما يوافق (1249 م)، (ابن فرحون مالكيّ، 1394: 110/1).

الاعتراض لغةً و إصطلاحاً

- **في اللغة:** لقد ورد لفظ الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعانٍ كثيرة، أهمّها: المنع، وعدم الإستقامة.

قال الجوهريّ: إعترض الشيء: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر، يقالُ: إعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه، واعترض الفرس في رسنه لم يستقم لقائده، (الجوهريّ، 1979: 3/ 1084 /المحيط في اللغة،لصاحب ابن عباد:307/1)

وقال ابن منظور: وعرض الشيء يَعرضُ واعترض: إنتصب ومنع وصار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، ويقالُ: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه.... واعترض الفرس في رَسنه وتعرّض: لم يستقم لقائده، (ابن منظور، 1990: 302/4 – 303).

• **في الإصطلاح:** يختلف مفهوم الإعتراض باختلاف مجالات استعمالاته، فعند النحاة « كلّ كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو أسقط لَبقي الأوّل على حاله، كأن تقول: (محمد قائمٌ) فهي جملة تامّة المعنى، ولو قلنا: (محمد– والله – قائمٌ) فلو أزلنا جملة القسم لبقيت الجملة الأولى على حالها، (إبن الأثير: 40/3).

ولم تستخدم لفظة الاعتراض مصطلحاً صرفياً عند الصرفيين، غير أنّها تُستخدم عند النحاة والصرفيين والأصوليين وغير هم في توضيح نصّ وربط بعضه ببعض، مع ترتيب نسقه، وعرضه بعد تفنيده، واستقصاء الآراء فيه، يقول الرضيّ: ولا يصح أن ندّعي أنّ الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما إدّعينا الكلم المتقدّمة، وكما يصحّ أن ندّعي في الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد، (الرضيّ، 1431: 26/1).

أمّا عن تعريف الإعتراض هنا فيقال: إنّه مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصود بما باينه، (الجويني، د.ت: 67). وقيل: ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده، (المصدر السابق: 67). ويمكن صوغ تعريف اصطلاحي للاعتراض، فأقول: هو ردّ الحكم النحويّ أو منعه سواء في الأصول أم في الفروع، لعدم استقامته، بإقامة حجّةأو دليل عقليّ أو نقلي.

وهذا المفهوم ينطبق على اعتراضات الرضيّ على النحاة، ومنهم المصنّف ابن حاجب.

فمن الاعتراضات الواردة بمعنى المنع، قول الرضيّ: حذف الهمزة دون الالف في نحو: حمراء، والمشهور حذف الزيادتين معاً وبعضهم يجوّز: يا حمراء بفتح الهمزة قياساً على ذي التاء في نحو قوله: **كِليني لهمّ يا أُميمةَ ناصبِ**

والوجه المنع: لأنّ أختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه وعومل غير المرّخم منه معاملة المرّخم، ولا كذلك ذو الألف،(الرضيّ، 1431: 404/1).

ومن الاعتراضات الواردة بمعنى عدم الإستقامة، قوله: واستدلّ المصنّف على امتناع عمل اسم الإشارة في أوّل الحالين، بأن المبتدأ إذا لم تقيّد بالحال، لم يتقيّد الخبر بالحال، ألا ترى أنّ اسم الإشارة لمّا تقيّد بالحال في: (هذا زيد قائماً)، لم يتقيّد الخبر بذلك الحال، وفي نحو: (هذا بسراً أطيب منه رطباً)، تقيّد الخبر بالحال إتّفاقاً، فلا يتقيّد المبتدا بالحال، هذا دليل في غاية من الضعف لاتوصف، (المصدر نفسه: 2 / 35).

• **منشأ الإعتراض وأسبابها:** ينشأ الاعتراض من محاولة المؤلّف أو الشارح شرح كلام مصنّف؛ ذلك لأنّه يسعى إلى فهم المعنى الحقيقي للنصّ، فيظهر له في هذا النصّ ما هو مخالف لرأيه، أو لآراء جمهور العلماء أو للنقل الصحيح من سماع أو قياس وغيرهما، فيعترض على المصنّف، ويبيّن الرأى الّذي يراه صحيحاً، مُستجمعاً أنسب الردود، وأقوى الحجج، وأوضح الشواهد.

إعتراضات الرضيّ في المرفوعات:

المسائل الّتي اعترض فيها الرضيّ على النحاة في المرفوعات

المسألة الأولى: في حذف الفعل وجوباً

قال ابن الحاجب: وقد يُحذف (الفعل الرافع للفاعل) وجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿ **وإن أحدٌ من المُشركين استجارك**﴾{توبة:6}، (الكافية في النحو، لإبن حاجب،1429: 29/ شرح الرضيّ على الكافية 76/1431:1).

قال الرضيّ: قوله وجوباً في مثل ﴿ **وإن أحدٌ من المشركين إستجارك**﴾ إنّما كان الحذف واجباً مع وجود المفسّر نحو استجارك الظاهر لأنّ الغرض بالإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج الى مفسّر، إنّما كان لأجل التقدير ومع الإظهار لا إبهام والغرض من الإبهام ثمّ التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم، لأنّ النفوس تتشوّق إذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وأيضاً في ذكر الشيء مرّتين مبهماً ثمّ مفسّراً توكيد ليس في ذكره مرّة، حكم الأخفش بكون « أحد» مبتدا واستجارك خبره، اعترض الرضيّ وقال: إنّما لم يحكم بكون « أحد » مبتدأ و« إستجارك » خبره؟ لعلمهم بالإستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعليّة، (المصدر نفسه:76/1).

المسألة الثانية: التنازع

أ: قال ابن حاجب: وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة،مثل: ضربني وأكرمني زيد و في المفعولية، مثل: ضربت وأكرمتُ زيداً وفي الفاعليّة والمفعولية مختلفين، مثل: جاءني وأكرمت زيد (إبن حاجب، 1429: 29-30 / الرضيّ،1:77/1431).

قال الرضيّ: إعلم أنّه لو قال الفعلان فصاعداً أو شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة، نحو: « أنا قاتل و ضارب زيداً» وليشمل أيضاً أكثر من عاملين، نحو: « ضربت وأهنت وأكرمت زيداً »، لكان أعمّ لكنّه اقتصر على الأصل وهو الفعل، وعلى أول المتعدّدات وهو الإثنان،(المصدر نفسه:76/1 / الجامى، 1431: 159).

ب: قال ابن الحاجب: « ويختار البصريّون إعمال الثاني، والكوفيّون الأوّل، (إبن حاجب، 1429: 30/ الرضيّ، 1431: 204/1).

قال الرضيّ: وإنّما إختار البصريّون إعمال الثاني؟

أ- لأنّه أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأولى أن يستبدّ به دون الأبعد.

ب- وأيضاً لو أعملت الأوّل في العطف في نحو: (قام وقعد زيد) لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقيّة وكلاهما خلاف الأصل، ولا تجيء هذه العلّة في غير العطف، نحو: (كاد يخرج زيد) وإنّما إختار الكوفيّون إعمال الأوّل ؟ لأنّه أوّل الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من إحتياج الثاني، **ولا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم**، (شرح الرضيّ على الكافية1431: 204/1- 205).

ث- قال ابن الحاجب: فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر دون الحذف خلافاً للكسائيّ تحرّزاً عن من الإضمار قبل الذّكر، (ابن حاجب،1429: 31/ الجامي،1431: 163-164).

يعترض الرضيّ و يقول: حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر لأنّه جاء بعده ما يفسّره في الجملة، وإن لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو: رُبّه رجلاً فهو يقول: ضربني وأكرمتُ زيداً أو الزيدين، أو الزيدينَ، أو هنداً، أو الهندينِ، أو الهندات، ((الجامي،1431: 164).

مسلك الفرّاء: وقيل روي عنه تشريك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر كما في صورة التأخير الناصب تقول: « ضربني وأكرمتُ زيد هو» و« ضربني وأكرمت زيداً هو »، ((الجامي،1431: 165)

يعترض الرضيّ على الفرّاء ويقول: اجتماع المؤثّرين التامّين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثّرات الحقيقيّة، (المصدر نفسه: 165).

ج- قال ابن الحاجب: وحذفت المفعول إن إستغنى عنه وإلّا أظهرت أي المفعول،نحو: « حسبني منطلقاً، وحسبت زيداً منطلقاً» لأنّه لايجوز حذف أحد مفعولى باب «حسبت» ولايجوز إضماره لئلّا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، (ابن حاجب1429: 31 / الرضيّ،1431: 80 / الجامي، 1431: 166).

قال الرضيّ:إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه أيضاً الإضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علّة جواز الإضمار قبل الذكر وهي إمتناع جواز حذفه،(الجامى، 1431: 165).

قوله:« **لايجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت** ». الأفعال المتعدية إلى مفعولين نوعان:

الأوّل: أن يكون المعول الثاني عين الأوّل ويعبّرون عن هذا القسم بـ « باب علمت» أو « حسبت » ونحوهما، نحو: «علمت زيداً عالماً» والعالم هو زيد لاغيره.

والثاني: أن يكون المفعول الثاني غير الأوّل ويعبّرون عن هذا بـ «باب أعطيت» أو «كسوت» وغير هما نحو « أعطيت زيداً درهماً» الدرهم غير زيد. أجازوا حذف أحد المفعولين مع ذكر الآخر في باب « أعطيت» دون «علمت»، (الجامى، 1431: 166)

اعترض المحقّق الرضيّ على هذا القول بأنّه يجوز في السّعة – وإن كان قليلا – حذف أحد مفعولي باب « علمت » عند قيام القرينة، لأنّ كلّ واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه، ظاهر في المفعوليّة كمفعولي أعطيت، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر: قال الله تعالى ﴿**ولا يحسبَنّ الّذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم**﴾ (آل عمران: 180)أي: «بخلهم هو خيراً» فحذف أوّلهما. وقول الشاعر: لاتَخلنا على غراتك أنّا طالما قد وشي بنا الأعداء (من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري)أى: «لا تَخلنا أذلّاء» فحذف ثانيهما، (الرضي،1431: 80).

المسألة الثالثة: في نائب الفاعل

أ– **قال ابن الحاجب:** (و إن لم يكن)أى لم يوجد في الكلام مفعول به (فالجميع) أى جميع ما سوى المفعول به (سواء) في جواز وقوعها موقع الفاعل، (ابن حاجب1429: 34)

يعترض الرضيّ و يقول: والأولى أن يقال: كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلّم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة وذلك إذن إختياره، (الرضي،1431: 85).

ب– في ما لايصلح للنيابة: قال ابن الحاجب: ولايقع المفعول الثاني من « باب علمت » ولا الثالث من « باب أعلمت » و« المفعول له والمفعول معه» كذلك، (المصدر نفسه: 85).

قال الرضيّ: المتقدّمون منعوا من قيام ثاني مفعولي «علمت» مطلقاً مقام الفاعل، قالوا: لأنّه مسند أسند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلايجوز.

وفيما قالوا نظر: لأنّ كون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لايضرّ كما في قولنا: «أعجبني ضرب زيدٍ عمراً» فأعجبني مسندٌ إلى « ضرب » و« ضرب » مسند إلى « زيد » ولو كان لفظ مسنداً إلى شيء أسند – أى: ذلك الشيء – إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجز، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئيين كغلام في قولك: «فرس غلام زيد».

وأمّا المتأخّرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان نكرةً وأوّل المفعولين معرفةً نحو: ظنّ زيداً قائمٌ لإنّ التنكير يرشد إلى أنّه هو الخبر في الأصل.

والّذي أرى أنّه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كلّ من المفعولين مركزه، قال: وكذا يجب حفظ المراتب في باب « أعطيت » إذا التبست مخالفته، (الرضي،1431: 171). وكذا اعترض الرضيّ على ابن الحاجب في نيابة المفعول له مع اللام وقال: حيث لم يعتبر المفعول له مع اللام من الضروريّات وأخرجه عن الصلاحيّة النيابة، (المصدر نفسه: 172).

المسألة الثالثة: في المبتدأ

أ– في تعريف المبتدأ:

قال ابن الحاجب: فالمبتدأ هو الإسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسنداً اليه أو الصفة الواقعة بعد حرف نفي أو الإستفهام رافعةً لظاهر، (ابن حاجب1429: 35).

قال الرضيّ: واعلم أنّ المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلايمكن جمعهما في حدّ، لأنّ الحدّ مبيّن للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حدّ، فأفرد المصنّف لكل منهما حدّاً. وقدّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

قوله: « **أو الصفة الواقعة** » قال المحقّق الرضيّ: هذا هو حدّ المبتدأ الثاني، والنّحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضاً في حدّ المبتدأ الأوّل فقالوا: إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتّى يحذف و يسدّ غيره مسدّه. ولو تكلّفت له بتقدير خبر لم يتأتّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثمّة تمّ بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل

و المفعول و الصفة المشبّهة و لهذا أيضاً لايصغّر و لا يوصف و لا يعرّف و لايثنّى و لايجمع إلّا على لغة: « أكلوني البراغيث: (الرضي،1431: 86).

ب: العامل في المبتدا

قال ابن الحاجب" :المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لظاهر، مثل :(زيد قائم)، و(ما قائم الزيدان)، (أقائِم الزيدان؟)، (ابن حاجب1429: 35).

قال الرضيّ: أمّا العامل في المبتدأ، فقال البصريّون: هو الإبتداء، وفسّروه بتجريد الإسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الإبتداء في المبتدأ الثاني تجريد الإسم عن العوامل لإسناده إلى شيء. **واعتُرض بأنّ التجريد أمرٌ عدميّ فلايؤثّر. وأجيب بأنّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لامؤثّرات.** والعدم المخصوص، أعني: عدم الشيء المعيّن يصحّ أن يكون علامة لشيء لخصوصيّته، (الرضيّ،1431: 1/ 86).

ث- وقوع خبر المبتدأ جملة طلبيّة:

قال ابن الحاجب: الخبر قد يكون جملة، نحو: (زيد ابوه قائم)، و(زيد قام ابوه)، ولابدّ من عائد، وقد يُحذف، (الرضي،1431: 87/1).

قال الرضيّ: اعلم أنّ خبر المبتدأ قد يكون جملة فعليّة أو إسميّة، كما مثّل به المصنّف وإنّما جاز أن يكون جملة؛ لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمّن المفرد له، وقال ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّين: لا يصحّ أن تكون طلبيّة؛ لأنّ الخبر يحتمل الصدق والكذب وهو وهم، إنّما أُتُوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس الخبر عند النحاة ما يحتمل الصدق و الكذب وكما أنّ الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً، ففي قولك: (زيد عندك) يسمّون الظرف خبراً، مع أنّه لايحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف وهو المجرّد المسند المغاير للصفة المذكورة، (الرضيّ،1:1431/ 88).

ج- في مسوّغات الإبتداء بالنّكرة:

قال ابن الحاجب:وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصّصت بوجهٍ ما، مثل:﴿ **وَلَعبدٌ مُؤمن خيرٌ من مُشرك**﴾ **(البقرة: 221)** و مثل قولك: «أرجلٌ في الدار أم إمرأة »، ومثل قولك: «ما أحدٌ خير منك»، ومثل قولهم: «شرٌّ أهرّ ذا ناب»، ومثل قولك « في الدار رجلٌ »، ومثل قولك «سلامٌ عليكم»، (إبن حاجب1429: 36-37).

قال الرضي: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، لا أنكر أنّ وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فإنّ فعله لتقدّمه عليه وجوباً لايلتبس بصفته.فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل – سواء كانا معرفتين أو نكرتين، مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصّتين بشيء – واحدٌ وهو: عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم ذلك في المعرفة- كما لو علم قيام زيد،مثلاً، فقلت: «زيد قائم » – عدّ لغواً ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار وإن لم تتخصّص النكرة بوجه وكذا تقول: «كوكب إنقضّ الساعة». قال الله تعالى: ﴿وجوهٌ يَومئذ ناضرة﴾(سورة القيامة، الآية22)،

(الرضيّ،1:1431/ 88 - 89/ الجاميّ، 1431: 188-189).

د- تقدير خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً:

قال ابن الحاجب: وما وقع ظرفاً أى الخبر فالأكثر أنّه مقدّر بجملة، (الجامي، 1431: 192-194).

اختلف النحاة في متعلّق الظّرف على قولين:

1- أكثرهم على أنّ المحذوف المتعلّق به فعل لأنّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق وإنّما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: « أنا مارّ بزيد » لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق فالأصل أولى.

2- وذهب ابن السرّاج وابن جنّي إلى أنّه اسم لكونه مفرداً والأصل في خبر المبتدا أن يكون مفرداً. وقد ناقشهما المحقّق الرضيّ.

ثمّ إن قدّر الفعل ينبغي أن يكون من الأفعال العامّة – كما نصّ عليه المحقّق الرضيّ – أى ممّا لايخلو منه الفعل نحو: كائن و حاصل، ليكون الظّرف دالّاً عليه، ولو كان خاصّاً مثل: آكل وشارب وضارب، وناصر، لم يجز لعدم الدليل عليه.

ولايجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه فلا يقال: زيد كائن في الدار.

وقال ابن جنّي بجوازه وردّ المحقّق الرضيّ قائلاً: ولاشاهد له. وأمّا قوله تعالى: ﴿ **فلمّا رَآه مُستقرّاً عِنده**﴾ (النمل: 40) فمعناه ساكناً غير متحرّك وليس كائناً، (المصدر نفسه: 192–193).

المسألة الرابعة: الرافع لخبر « إنّ »:

قال ابن الحاجب: خبر « إنّ » وأخواتها، هو المسند بعد دخول هذه الحروف، نحو: (إنّ زيداً قائم)، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلّا في تقديمه إلّا إذا كان ظرفاً، (إبن حاجب،1429: 42).

قال الرضيّ: عند الكوفيين أنّ خبر « إنّ و أخواتها – و كذا خبر « لا » التبرئة – مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف لضعفهاعن عملين،. **و مذهب البصريين أولى** ؛ لأنّ إقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، و لاسيّما مع مشابهة قويّة بالفعل المتعدّي، (الرضيّ، 1341: 1/ 110–111).

التحليل:

يرى الكوفيون أنّ « إنّ وأخواتها» لاترفع الخبر، مثل « إنّ زيداً قائمٌ » وما شابه ذلك من أمثلة، ويرى البصريين إلى أنّه ترفع الخبر، (ابن الأنباريّ، 1998: 153) واحتجّ كلّ بحجّته.

أمّا الكوفيّون فكانت حجّتهم أن قالوا: أجمعنا على أنّ الأصل في هذه الحروف أن لاتنصب الإسم، إنّما نصبته؛ لأنّه أشبهت الفعل، فإذا كانت إنّما عملت؛ لأنّها أشبهت الفعل، (أبي البركات الأنباريّ، د.ت: 92)، فهي فرع عليه، فإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأنّ الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل فينبغي أن لايعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ لأنّا لو أعملنا عمله لأدّى ذلك الى التسوية بينهما، وذلك لايجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخوله، والّذي يدلّ على ضعف عمله أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو أبتدئ به قال الشاعر:

لا تتركنّي فيهم شطيرا إنّي إذن أهلكَ أو أطيرا (بيتان من الرّجز، بلا نسبة في: شرح المفصّل: 7 / 17)

فنصب بـ « إذن » (ابن هشام، 1985: 1/ 43)

ممّا سبق يتّضح أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ « إنّ وأخواتها » لاعمل لها في الخبر، وإنّما باق على رفعه الّذي كان عليه قبل دخول « إنّ » وهو خبر المبتدأ.

لكنّ البصريين يرون خلاف ذلك،فهذه الحروف الستّة تعمل عكس عمل « كان »، أي: أنبها تنصب المبتدأ ويسمّى اسمها، وترفع الخبر ويسمّى خبرها، وأجابوا الكوفيين بردود قويّة أفخموهم، فقالوا: إنّما قلنا إنّ هذه الحروف تعمل في الخبر، ذلك لأنّها ققويت مشابهتها للفعل لأنّها أشبهته لفظاً ومعنىً، (السيبويه1991، د.ت: 131/2).

إذن لكون « إنّ » وأخواتها شديدة المشابهة للفعل من حيث اللفظ والمعنى، صارت عاملة كعمل الفعل، فتنصب وترفع.

المسألة الخامسة:

تخريج الرفع في قوله تعالى: ﴿الزانيةُ و الزّاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنهما مِأئة جَلدَةٍ﴾ (سورة النور: 2/24)

قال ابن الحاجب: وليس مثلُ: (أزيد ذهب به منه ؟)، فالرفع وكذا ﴿ **وكلّ شيء فعلوه في الزّبر**﴾ **(سورة القمر: 52/54)، و نحوُ** ﴿ **والزانية و الزاني فاجلدوا**﴾، **الفاء بمعنى** الشرط عند المبرد **وجملتان** عند سيبويه، وإلّا المختار النصب، (إبن الحاجب1429: 63–64)

قال الرّضي: أمّا اذا لم تكن – أي الفاء – زائدةً، وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لايعمل فيما قبلها وفي الآية هي كذلك؛ لكون الألف واللام في « الزانية » مبتدأ وموصولاً فيه معنى الشرط واسم الفاعل الّذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، وهذا

الّذي ذكرته مذهب الفرّاء والمبرد، فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحدّ بقوله (قول ابن الحاجب): مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، (الرضيّ، 1431: 167/1).

وقال سيبويه: هما جملتان، أي: الزانية مبتدأ محذوف المضاف، أي حكم الزانية والخبر محذوف، أي: فيما عليكم بعدُ، وقوله: « فاجلدوا» هو الّذي وُعد بأنّ حكم الزانية فيه، والفراء عنده أيضاً للسببيّة، أي:إن ثبت زناهما فاجلدوا، فخرج أيضاً بقوله: مشتغل عنه بضميره، كَما قدّمنا...وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه، كما في تقدير سيبويه، (الرضيّ، 1431: 1/ 167).

يتّضح من كلام الرضيّ السابق أنّه يعترض على سيبويه في إعرابه لكلمة « الزانية » في الآية الكريمة: على أنّها مبتدأ محذوف الخبر، مؤيّداً مذهب الفرّاء والمبرد، وهو إعراب جملة « فاجلدوا»: خبراً للمبتدأ (الزانية)، معلّلا لذلك بأنّه يخلو من الإضمار الّذي في تقدير سيبويه.

وفي الآية الكريمة: ﴿ **الزانيةُ والزّاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنهما مِأئة جَلدَةٍ**﴾، **ورد** رفع « الزاني والزانية» فالتمس النحاة تخريج ذلك، ولهم في ورود الرفع ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أوّلاً: ذهب سيبويه، و الأخفش، وابن الخروف، و ابن ابى ربيع، إلى أنّ « الزانية» مبتدأ حذف خبره، والتقدير عندهم: «في الفرائض»، ثمّ إستأنف الحكم، فقال: « فاجلدوا»، ونسب هذا المذهب إلى جمهور البصريين، (ابن عقيل 1984: 244/1).

قال سيبويه: أمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿ **الزانيةُ والزّاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنهما مِأئة جَلدَةٍ**﴾ وقوله تعالى ﴿ **والسارقُ والسارقةُ فَاقطعوا أيديهما** ﴾(المائدة: 38)، فإنّ هذا لم يُبنَ على الفعل، ولكنّه جاء على مثلِ قوله تعالى ﴿**مَثلَ الجنّة الّتي وُعدَ المُتّقون**﴾ (سورة محمد: 15)، ثمّ قالَ بَعدُ: ﴿ **فيها أنهارٌ من ماءٍ**﴾ (محمد: 15)، فيها كذا وكذا، فإنّما وُضع المثلُ للحديث الّذي بعده، فذكر أخباراً و أحاديثَ، فكأنّه قال: ومن القصص مَثَلُ الجنّة، أو ممّا يقصّ عليكم مثل الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أعلم.

كذلؤ « الزانية والزاني »، كأنّه قال جلّ ثناؤه: ﴿**سورةٌ أنزلناها و فَرَضناها**﴾ (سورة النور: 1)، وقال: (في الفرائض الزانيةُ والزاني)، أو (الزانيةُ والزاني في الفرائض)، ثمّ قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع... وكذلك: (السارقُ والسارقةُ).

الحديث في المسألة عن الإشتغال، هو أن يتقدّم إسم، ويتأخّر عنه فعلٌ، قد عمل هذا الفعل في ضمير الإسم، أو في سببه. فمثال المشتغل بالضمير: (زيداً ضربتهُ) و(زيداً مررتُ به)، ومثال المشتغل بالسببيّ: (زيداً ضربتُ غلامه)، و ممّا يختار فيه النصب ما إذا كان الفعل المشتغل طلبيّاً، نحو: (زيداً إضربه)، و(اللهمّ عبدك ارحمه) (ابن هشام 433:1992) فالذي أخرج الآية من باب الاشتغال– عند الفراء والمبرد –أنّ الفعل" فاجلدوا "من جملة ثانية مستقلة، ومن شروط الاشتغال– كما هو معروف –أنّ الفعل المشتغل بضمير الاسم المتقدم أو متعلقه، لو فُرّغ من ذلك المعمول وسلِّط على الاسم المتقدم لنصبه، ولا يتأتَّى ذلك إذا كان الفعل من جملة غير جملة الاسم المتقدم.

والمانع من جعل جملة" فاجلدوا "خبرا للمبتدأ" الزانية "على تقدير زيادة الفاء، أنّ الفاء لاتُزاد في الخبر في نحو هذا الموضع عند سيبويه ومن تبعه، وإنما تزاد فيما إذا كان المبتدأ اسما موصولًا متضمّنا معنى الشرط، وصلته فعلٌ أو شبه جملة أو كان نكرَة موصوفة.

وإلى ذلك أشار الخليل في جوابه لسيبويه حين سأله عن زيادة بعض الحروف، قال سيبويه، (السيبويه، 1991: 102/3–103): سألته عن قوله: (الّذي يأتي فله درهمان)، لِمَ جاز دخول الفاء ههنا، و«الّذي يأتيني» بمنزلة عبد الله، وأنت لايجوز لك أن تقول: (عبد الله فله درهمان)؟ فقال: إنّما يحسن في « الّذي »؛ لأنّه جعل الآخر جواباً للأوّل، وجعل الأوّل به يجب الدرهمان، فدخلت الفاء هنا كما دخلت في الجزاء، إذا قال: (إن يأتني فله درهمان)، وإن شاء قال: (الّذي يأتيني له درهمان)... وممثل ذلك قولهم: (كلّ رجل يأتينا فله درهمان)، ولو قال: (كلّ رجل فله درهمان) كان محالا لأنّه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب ».

وقال الأخفش مشيرا إلى ذلك" :ليس في قوله" فاقطعوا "و"فاجلدوا "خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء." (أخفش،1985: 251/1).

ثانيًا :ذهب الفراء،والمبرد، والزجاج، والخوارزمي، وابن مالك، والرضي،وغيرهمإلى أنّ الخبر جملة :فَاجلدو ا والفاء زائدة،ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين اختار هذا المذهب ابن عطية من المفسرين، (ابن عطية اندلسى، 1422: 262/11). وقد أشار الفرّاء الى ذلك بقوله: « الزانيةُ والزاني... » رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿ كلُّ واحد منهما ﴾، ولا يُنصب مثل هذا ؛ لأنّ تأويل الجزاء، ومعناه – والله أعلم – مَن زنى فافعلوا به ذلك، (الفراء، د. ت: 244/2).

وهذا المذهب مبني على أنّ من مواضع زيادة الفاء في الخبر أن يكون المبتدأ بأل الموصولة بمستقبل عام.

قال الخوارزميّ في معرض تعداده لمواضع زيادة الفاء في الخبر: وما كان الألف واللام بمعنى « الّذي » في قوله: ﴿**والسارقُ والسارقةُ فَاقطعوا أيديهما**﴾ وقوله: ﴿**الزانيةُ والزّاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنهما مِأئة جَلدَةٍ**﴾ دخل الفاء في الخبر، (الخوارزمى، 1998: 86). وبذلك تخرج الآية من باب الإشتغال أيضاً ؛ لأنّ الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً، (ابن هشام الأنصاريّ، د. ت: 2/ 142– 145).

وبناء على هذا المذهب؛ فلا حاجة إلى تقدير خبر محذوف، وهو ما دفع الرضي لترجيحه والاعتراض على سيبويه بأن هذا المذهب أقوى؛ لعدم الإضمار فيه.

ثالثًا :أجاز ابن الأنباري وجهين آخرين في الآية الكريمة، أحدهما" :أن يكون التقدير :أقولُ فاجلدوا، وحذف القَولِ كثير في كلامهم . والثاني :أن يكون محمولًا على المعنى، كأّنه يقول: الزانية والزاني كلّ واحد منهما مستحقّ للجلد، (إبن الأنباري 1980: 191/1).

وما ذهب إليه ابن الأنباري مبني على منْعه وقوع الجملة الطلبية خبرا، وجمهور النحاة على جواز الإخبار بها؛ لتحقق الفائدة.

تجدر الإشارة إلى أنّ كثيراً من المعربين و المفسرين أجازوا المذهبين الأوّلين مثل مكّيّ، والزمخشريّ، وابن الأنباريّ، و العكبريّ، والسّمين الحلبيّ، والشوكلانيّ والبيضاويّ.

ممّا سبق يتبين تجويز المفسرين للمذهبين الأَ وَلين، ويرجح –والله تعالى أعلم –أن المذهب الثاني وهو مذهب الفراء الذي اختاره الرضي أرجح الآراء؛ لسببين:

1–أّنه يخلو من التقدير الذي في مذهب سيبويه، وعدم التقدير أَ وَلى من التقدير، وهذا هو الأصل الذي بَنى الرضي اعتراضه عليه.

2–أّنه– فيما يبدو –لا وجه لاستثناء" ال "الموصولة مما استقر لأخواتها الموصولات من جواز زيادة الفاء في أخبارهنّ ؛ لأنّ شبه جملتها– كما في الآية الكريمة –بالجملة الشّر طية قويّ، والشيء إذا أشبه الشيء وقوي شبهه به أخذ شيئًا من حكمه.

نتائج:

1– وقف البحث على دراسة نحويّة طبيعتها الوصف والتحليل، لمسائل الاعتراضات في كتاب مهمّ من كتب النحو العربيّ، وهو « شرح الرضيّ على الكافية » الّذي يعدّ مرجعاً مهمّاً لدارسي اللغة.

2– يعدّ الرضيّ وكذلك ابن الحاجب من العلماء الكبار في أصول النحو العربيّ.

3– كثرة استدلال الرضيّ بالآيات القرآنية والشعر العربيّ.

4– اعتداده برأي الفحول من النحاة، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبرّد، والسيرافيّ، والفارسيّ وغيرهم.

5– اتفاق الرضي مع البصريين أكثر من اتفاقه مع أي قوم آخرين.

6– إظهار مواضع اتفاقه واختلافه مع المدارس الأخرى، كالبصريين– الذي يميل إليهم غالبا –والكوفيين، والمصريين" المدرسة المصرية الشامية"، أو انفراده ببعض المسائل.

والجداول الآتية تبيّن مواضع كل نوع منها:

رقم	عنوان المسألة	الباب	المدرسة الّتي إتّفق معها
1	التنازع في العمل	المرفوعات	مدرسة البصريين
2	العامل في المبتدأ	المرفوعات	مدرسة البصريين
3	وقوع خبر المبتدأ جملة طلبيّة	المرفوعات	مدرسة البصريين
4	تقدير خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً	المرفوعات	مدرسة البصريين
5	الناصب للظرف إذا وقع خبرا	المرفوعات	مدرسة البصريين
6	تخريج الرفع في قوله تعالى: ﴿ **الزانيةُ و الزّاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنهما مِأئة جَلدَةٍ**﴾	المرفوعات	المنفرد برأيه
7	تقدير مبتدأ محذوف قبل المضارع المقترن بفاء الشرط	المرفوعات	المنفرد برأيه

المصادر و المراجع

1- ابن الأثير، ضياء الدين، 622هـ. المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر. دار نهضة مصر. القاهرة.

2- ابن انبارى، أبي البركات، (1980)، البيان في غريب اعراب القرآن. تحقيق: د. طه عبد الحميد. الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة.

3- إبن الأنباريّ (1998م)، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين،ت: محمبد محيى الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطباعة و النّشر، الدّار النّموذجيّة، بيروت، صيدا. 4- ابن الحاجب،(1432هـ)،الكافية.الطبعة الجديدة. مكتبة البشرى. كراتشى پاكستان.

5- ابن خلّكان،(1972) وفيات الأعيان و أنباء الزمان، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد،ط2: دار الفكر القاهرة.

6- إبن فرحون المالكيّ، (1394)، الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذاهب، ت: محمد الأحمديّ ابو النور، دار التراث العربيّ، القاهرة.

7- ابن عطية اندلسيّ، (1422هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب. تحقيق: المجلس العلميّ بفاس. مكتبة الباز. مكة المكرّمة.

8- ابن عقيل، (1984م)،، المساعد على تسهل الفوائد. جامعة امّ القرى. مكّة المكربمة.

9- إبن منظور، (1990م)، لسان العرب. الطبعة الأولى. دار صادر. بيروت.

10- ابو المعالي الجوينى، (1999)، الكافية في الجدل، دار الكتب العلميّة، المدينة.

11- ابن هشام الأنصاريّ، (1992م)، شرح شذور الذهب. تحقيق: د. محمدمحيى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا..

12- إبن هشام الأنصاريّ، د.ت، أوضح المسالك، ت: محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة الفيصليّة.

13- ابن هشام الأنصارى، جال الدين عبد الله بن يوسف. 577هـ. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك. دار الفكر. بيروت.

14- ابن هشام الأنصاري،جال الدين(1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الطبعة السادسة. تحقيق: د. مازن المبارك و محمد على حمد الله. دار الفكر. بيروت.

15- إبن يعيش، موفّق الدّين النحوى(643هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.

16- أبي البركات الأنباريّ، دون تاريخ، أسرار العربيّة، ت: محمد بهجة البيطار، المجمع العلميّ العربيّ بدمشق.

17- الأخفش سعيد بن مسعدة، (1985م)، معاني القرآن. الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الأمير الورد. عالم الكتب. بيروت.

18- البغدادي،عبد القادر بن عمر،(1979م)، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب. الطبعة الثانية. مكتبة الخانجي.القاهرة.

19- الجوهريّ، اسماعيل بن حمّاد (1979م)، الصّحاح تاج اللغة، و صحاح العربيّة،ت: أحمد عبد الغفور عطّار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت.

20- الجامي الخراسانيّ،نور الدين عبد الرحمن بن أحمد، (1431ه)، شرح الجامي. الطبعة الأولى. مؤسسه دار الحجة 0 (عج) للثقافة. قم.
21- الحرّ العامليّ، الشيخ محمد بن الحسن، (1885)، أمل الآمل، ت: السيد أحمد الحسينيّ، مكتبة الأندلس، بغداد.
22- الخوارزمي، (1998م)،ترشيخ العلل في شرح الجمل. تحقيق: عادل محسن العميرى. معهد البحوث العلميّة و إحياء التراث الإسلاميّ. جامعة أمّ القرى. الطبعة الأولى.
22- الرضيّ الأسترآباذيّ، محمد حسين، (1431)، شرح الرضيّ على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، الطبعة الأولى، الناشر: دار المجتبى، قم.
23- السيوطي، جلال الدين، (1979 م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة. الطبعة الثانية. دار الفكر. بيروت.
24- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،(1991م)، الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. عالم الكتب. بيروت.
25-كبرى زاده، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش، (1985)، مفتاح السّعادة و مصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الدولى.
26- الموسوى، محمد باقر،(1313 ه). روضات الجنة في أصول العلماء و السادات. الطبعة الثانية.
27- الفرّاء،دون تاريخ، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف، و محمد نجّار، دار السرور.
28- الفيروز آباديّ، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت- المؤسّسة العربيّة للطباعة والنشر.
29- ياقوت الحموى، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومى البغداديّ، (1990)، معجم البدان، ت: فريد عبد العزيز الجنديّ، بيروت: دارالكتب العلميّة.